

Distr.: General
29 June 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

ممثلي السيد الشيخ تيديان سي، الذي وافق المجلس على تعيينه في ١ أيار/مايو.

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2000/5) في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وطلب فيه المجلس مني أن أقيه على علم بصفة منتظمة بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (بونوكا) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما التقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وطلب مني أن أقدم إلى المجلس تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتقريراً كل ستة أشهر بعد ذلك.

ثانيا - الوضع السياسي

٣ - منذ تقرير الأخير إلى المجلس عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ساد التطورات السياسية في ذلك البلد التحدي الذي يواجهه حكومة رئيس الوزراء أنيسيه جورج دولوغيليه. فقد أعربت حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى الحاكمة للرئيس باتاسيه عن عدم رضاها عن توزيع مقاعد مجلس الوزراء، واعترضت بصفة خاصة على اختيار السيد دولوغيليه لشغل منصب رئيس الوزراء. وكان الحزب يريد إسناد مزيد من مناصب الوزراء لأعضاء الحزب البارزين، بما في ذلك البرلمانيون. كما تعرضت الحكومة لسلسلة من الفضائح المالية الكبرى. ويبدو أن الوضع السياسي قد تحسن مع ترشيح مزيد من أعضاء الحركة لمجلس الوزراء مؤخرا، وبدء تحقيق حكومي كبير في الفضائح المالية.

٤ - شوّه صورة الحكومة ما صدر وأوقف تنفيذه من أحكام بالسجن وغرامات مالية على اثنين من الصحفيين بتهمة التشهير برئيس الدولة والتحرير على الكراهية. وأشعلت هذه الأحكام مجددا التوترات بين الحكومة

٢ - كما يذكر أعضاء مجلس الأمن فإن المهمة الأساسية لبونوكا، الذي أنشئ لفترة أولية مدتها عام، هي دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تعزيز السلام والمصالحة الوطنية، وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وتيسير تعبئة التأييد السياسي والموارد اللازمة لإعادة البناء الوطني وللاتعاش الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك ينتظر من المكتب النهوض بالوعي العام بقضايا حقوق الإنسان ورصد التطورات في هذا الميدان. ويرأس بونوكا، الذي بدأ عملياته في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠،

٨ - أنشأت الحكومة في نفس الوقت نظام دفع مكافآت للمعارضة التي كان هذان الصحفيان يتعاطفان معها. فاستنكرت المعارضة المحاكمة باعتبارها محاولة من الحكومة لإسكات الأصوات المستقلة.

٥ - خلال زيارتي الرسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى يومي ٣٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو أجريت سلسلة مباحثات مفيدة مع الرئيس باتاسيه ورئيس الوزراء دولوغيليه وأعضاء حكومته وكذلك مع أعضاء مكتب الجمعية الوطنية.

٩ - وناقشنا مسائل متعلقة بالمصالحة الوطنية وتعزيز السلام في البلد؛ والحكم الرشيد؛ والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها؛ وضرورة التعجيل بالإصلاحات لجعلها مستدامة ولا رجعة فيها؛ وتنظيم اجتماع خاص للمانحين في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو يعقد خصيصاً للمساعدة على حشد أموال لإعادة تشكيل القوات المسلحة في إطار نهج متكامل تجاه الأمن والتنمية.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

١٠ - حدث تطور يدعو إلى القلق بعد تقرير الأخير هو الزيادة التي تثير الجزع في الأنباء الواردة عن وقوع عمليات قتل دون محاكمة أو إعدام بإجراءات موجزة. إذ أفادت الأنباء الواردة بأنه في شهر أيار/مايو وحده قامت فرقة شرطة خاصة لمكافحة الجريمة بإعدام ثمانية أشخاص مشتبه في ارتكابهم سطو مسلح والمنعة من العقاب التي يبدو أن مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتمتعون بها ما زالت مدعاة لبالغ القلق.

١١ - إن تنفيذ إصلاح سريع للسجون المحلية وإنعاش نظام قضائي جدير بالثقة لإتاحة الاحتجاز المضمون للمجرمين الذين ينتظرون المثول أمام المحكمة لتوجيه الاتهام إليهم يمكن أن يساعد على القضاء على اللجوء غير المقبول إلا عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وإلى الاعتقالات التعسفية. وفي نفس الوقت سيستمر ممثلي في أن يؤكد للسلطات أهمية احترام حقوق كل مواطن، بما في ذلك المتهمون بارتكاب جرائم.

٦ - أعرب الرئيس باتاسيه عن امتنانه الشديد للاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي بمساعدة بلده منذ حركات العصيان التي حدثت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وأكد لي تصميم حكومته على التعجيل بالإصلاحات والجهود الأخرى وصولاً إلى الاستقرار الطويل الأجل والتقدم.

٧ - يُسرّ تنفيذ اتفاقات بنغي وميثاق المصالحة الوطنية (S/1998/219، المرفق)، وهما دعامة العملية الجارية لاستعادة وتعزيز الوحدة الوطنية وسلم واستقرار مستديمين بعدة طرق رئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض. ورد اعتبار اثنين من المتمردين وعيّنا مؤخرًا في منصبين حكوميين كبيرين. وتمت مراجعة قانون الانتخابات. كما عُززت اللجنة الانتخابية المستقلة المختلطة، التي أدارت بنجاح الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بجهاز رقابة لزيادة ضمان شفافتها ومصداقيتها.

١٢ - نظمت في بنغي في الفترة من ٣ إلى ١٩ أيار/مايو دورة تدريبية قصيرة مكثفة، اشترك في رعايتها بونوكا ووزارة الدفاع، لـ ٥٠ من رجال الشرطة و ٥٠ من الخفر و ٥٠ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لتعريفهم بطرق احترام مراسيم حقوق الإنسان السارية في البلد. وشملت مواضيع الحلقة دور الشرطة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف المتعلقة بمركز اللاجئين، ودور وأنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المقرر تنظيم دورات مشابهة في الريف في المستقبل القريب.

١٣ - علاوة على ذلك نظمت، بالاشتراك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمعوقين، حلقة عمل وطنية ضمت ٨٠ مشتركاً، يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو، في الذكرى السنوية الخامسة لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في بيجين، قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين: التنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، المعقودة في نيويورك في حزيران/يونيه.

خامساً - الوضع الاقتصادي

١٤ - تعهدت السلطات أيضاً، بدعم من بونوكا، بنشر مواضيع حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الوطنية لصالح السكان عموماً، وعن طريق البرامج الإذاعية ومقالات في منشورات شتى بالسانغو، وهي لغة البلد المشتركة.

رابعاً - الوضع العسكري والأمني

١٥ - ظل الوضع العسكري والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى هادئاً نسبياً منذ قيام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبيل رحيلها بنقل مهامها الأمنية بسلاسة إلى شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارتها الأمنية.

١٦ - في شباط/فبراير ٢٠٠٠ حلت القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية، باعتبار ذلك جزءاً من

نيويورك اجتماع لالتماس الأموال اللازمة لتنفيذ عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة إدماج الجنود المسرحين. والحكومة، التي تتحمل دينا خارجيا ثقيلا وتواجه اقتصادا ضعيفا وهشاً، ستظل تحتاج إلى مساعدة كبيرة إذا كان لها أن تنفذ عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة كاملة، مع تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

٢٤ - لقد نظم الاجتماع المذكور في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو. واشتركت في رعايته منظومة الأمم المتحدة وحكومة ألمانيا، بتعاون وثيق مع مؤسستي بريتون وودز. وحضر الاجتماع ما يربو على ٦٦ وفدا من ٤٨ بلدا ومؤسسة. وإلى جانب تناول المساعدة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المتصلة بالأمن أتاح الاجتماع فرض لتقديم الأداء الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى واستراتيجية حكومتها لمواجهة التحديات التي تمثلها مشاكل الحكم وتخفيف وطأة الفقر. ورأس رئيس الوزراء دولوغيليه وفد بلده، الذي ضم أيضا وزير المالية والدفاع.

٢٥ - تلبية لطلب الحصول على المساعدة الذي قدمته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عقدت بلدان مانحة (هي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا ومصر والنرويج) تبرعات كبيرة في الاجتماع تجاوز مجموعها ٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذه التبرعات المعقودة وإن كانت لم تصل إلى الـ ٥٤ مليون دولار التي كانت تنتظرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ برامجها الأمنية والإمائية فإنها تمثل مع ذلك خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، وتعتبر قبل أي شيء آخر عن التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم عملية تحقيق الاستقرار في البلد.

آذار/مارس ١٩٩٩. ويسر هذا إصدار التسهيلات الثانية المحسنة للتكيف الهيكلي.

٢٠ - بيد أنه توجد حاجة في نفس الوقت لإخضاع الإنفاق الحكومي لسيطرة أكثر صرامة إذا أريد للبلد أن يبلغ هدفه المتمثل في النمو المستدام. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية في شباط/فبراير ميزانية تنطوي على عجز قدره ٢٢ بليون فرنك من فرنكات جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من ازدياد حصيلة الإيرادات فإن العجز ينمو بمعدل أكبر.

٢١ - أكدت الحكومة، لا سيما بعد الفضائح المالية التي حدثت مؤخرا في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والنقل، التزامها وتصميمها على محاربة الفساد وسوء الإدارة، وهذا ينتظر أن يسفر عن زيادة في إيرادات الدولة. ويتوقع في هذا الصدد أن يعزز التقدم المحرز في خصخصة سائر المؤسسات الحكومية أداءها وكفاءتها، وبذلك يساعد على زيادة إيرادات البلد.

٢٢ - بيد أن الاقتصاد يواجه حاليا صعوبات جديدة لم تكن حتى متصورة في وقت سابق من السنة. والنقص الشديد السائد في الوقود يعيد بسرعة أزمة وطنية كبرى. والأزمة ناشئة عن انقطاع إمداد جمهورية أفريقيا الوسطى من جانب مورديها التقليديين في ميناء متادي عبر نهر الكونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقت إعداد هذا التقرير تستخدم سبل إمداد بديلة بالوقود لكن بتكاليف لا تطاق، الأمر الذي يلقي عبئا ثقيلا على التحسن الاقتصادي الهش. وثمة علامات على أن شدة أزمة الوقود قد تخف في المدى القصير لكن يلزم حل طويل الأجل لاستعادة الأوضاع الطبيعية والحيلولة دون إصابة الاقتصاد بالشلل.

سادسا - اجتماع استثنائي للمانحين

٢٣ - يذكر أعضاء مجلس الأمن أن المجلس قد رحب في الفقرة ٥ من القرار ١٢٧١ (١٩٩٩) بافتراض بأن يعقد في

سابعا - ملاحظات

أفريقيا الوسطى على تنفيذ الإصلاحات الجارية، لا سيما في ميدان الأمن وفي إدارة الاقتصاد بهدف تحقيق السلم والتنمية المستدامين.

٢٦ - تمت بنجاح عملية الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بونوكا. منذ ذلك الحين تولى ممثلي الجديد ورئيس بونوكا، السيد الشيخ تيديان سي، مهامه في بانغي. وإني على ثقة أن الرئيس باتاسيه وحكومته ملتزمان تماما بالمضي قدما في إجراء الإصلاحات اللازمة لتوطيد التقدم المحرز في استعادة الاستقرار وتعزيز السلم والتنمية المستدامين.

٢٧ - أعربت جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا عن تقديرهما الشديد للدعم الذي تلقاه البلد من المجتمع الدولي خلال الاجتماع الاستثنائي للمانحين الذي عقد في نيويورك. ولديهما آمال كبيرة في أن يترجم هذا الدعم الآن إلى عمل ملموس للمساعدة على تلبية أمس احتياجاتهما بما في ذلك البرنامج الوطني الجاري للتسريح والإدماج. ونظرا للصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد حاليا فإني أناشد الجهات المانحة أن تبذل قصارى جهدها لكفالة الوفاء المبكر بالتبرعات المعقودة خلال الاجتماع حتى يتسنى قريبا بدء تنفيذ المشاريع الأمنية والإنمائية.

٢٨ - سيظل الأمن، بسبب الصراعات والتوترات القائمة في هذه المنطقة دون الإقليمية، مدعاة للقلق في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن المجتمع الدولي وقد فعل الكثير بتكاليف كبيرة أثناء وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لإحلال السلم ينبغي له أن يظل فاعلا في ذلك البلد، وأن يتخذ الخطوات الأخرى اللازمة لإتمام مهمة تعزيز السلم والاستقرار في البلد. وهذا يعني من الناحية العملية تعزيز القدرة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى على توفير الأمن لها في ظل النظام الديمقراطي المستعاد حديثا.

٢٩ - في نفس الوقت سيواصل بونوكا وكامل فرقة الأمم المتحدة القطرية في بانغي التعاون مع سلطات جمهورية